

مشروع اتفاق

بين مصر وإنجلترا

المسألة المصرية بين الوطنية والسياسة

تتلخص المسألة المصرية في مسألة أساسية تنفرع إلى مسألتين . أما المسألة الأساسية فتحق مصر في الاستقلال التام والتمتع بكل ما تنص عليه الحقوق والاتفاقات الدولية التي قررتها الحوادث الاجتماعية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى الآن . أما المسألتان الفرعيتان فاعتباريتان . المسألة الأولى اعتبار قضية مصر قضية وطنية صرفة . وهنا نقرر أن بقاء عسكري بريطاني واحد على أرض مصر ، سواء أخذ وجوده صبغة الاحتلال ، أم صبغة المحافظة على مصالح بريطانيا العظمى ، انتقاص من سيادتنا القومية . والمسألة الثانية اعتبار قضية مصر قضية سياسية تاريخية . وهنا نقرر أن الاتفاق الأخير الذي وصل إليه صاحب الدولة محمد محمود باشا على وزارة العمال أفضل اتفاق يحفظ مصالح الطرفين المتخاصمين من ناحية سياسية ، وإن كان لا يخلو من نصوص تنقص سيادتنا القومية بعض الشيء . فالاتفاق أكثر من استقلال داخلي و أقل من استقلال تام . وعلى كل حال ففي المشروع إذا قبل من الطرفين متسع للتعديل بما يضمن لمصر عصرا طويلا من السلام والتفرغ للإصلاح الداخلي . وهنا ننشر نص المشروع لنعود إليه بكلمة مفصلة في عدد آخر

نصوص مشروع الاتفاق

كتاب من سعادة وزير الخارجية البريطانية

لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وزارة الخارجية في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة

إن الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الأيضاحية التي سيتم تبادلها بشأن

التفاصيل التي ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالتة ببريطانيا العظمى المتحدة وشمالى أرنلدا أن تذهب اليه فى رغبته فى انجاز تسوية دائمة وشريفة للسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وان من أقصى أمانى حكومة جلالتة أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بغير تمييز بين أحزابهم — هذه الاقتراحات بروح الصداقة والمسالة اللتين امتازت بهما محادثتنا الاخيرة فيجدوا فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين دولتنا . فاذا كان هذا حكم البرلمان المصرى الجديد فان حكومة جلالتة ستقوم من جانبها فى الحال بعرض الاقتراحات على البرلمان بقصد ابرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها

ولى الشرف أن اكون مع اسمى الاحترام خادم دولتكم المطيع
(الامضاء) آرثر هندرسون

المذكرة المصرية

المفوضية المصرية بلندن فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

يا صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم إلى اليوم والتي تتضمن الاقتراحات والمذكرات الايضاحية التي سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التي كانت موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة وشريفة للسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى اننى أدرك أن هذه الاقتراحات تمثل أقصى حد يمكنكم أن تشيروا على حكومة جلالتة البريطانية بأن تصل اليه . واننى مستعد من جهتي أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقاً تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . واتى أشاطر حكومة جلالتة البريطانية الرجاء بأن هذه الاقتراحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب و بروح الصداقة والمسالة التي سادت بحثنا فيجدون فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين شعبيينا

فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك الاقتراحات إلى الشعب المصرى

(الامضاء) محمد محمود

اقتراحات لتسوية العلاقات الانجليزية المصرية

- ١ — ينتهى احتلال مصر عسكرياً بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى
- ٢ — تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدين توطيداً لصداقتهما والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما
- ٣ — إن مصر رغبة منها فى أن تصبح عضواً بجمعية الأمم ستقدم طلباً للانضمام إلى تلك الجمعية طبقاً للشروط التى تنص عليها المادة الأولى من عهد الجمعية وتتعهد حكومة جلالة البريطانية بتأييد هذا الطلب
- ٤ — إذا قام أى نزاع مع دولة ثالثة نشأت عنه حالة تندر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فإن الفريقين المتعاقدين يعملان معاً بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقاً لنصوص عهد جمعية الأمم ونصوص أى تعهد دولى يمكن تطبيقه على تلك الحالة
- ٥ — يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين أن لا يقف فى البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشئ صعباً للفريق الآخر . وعملاً بهذا التعهد لا يقاوم أحدهما سياسة الآخر فى البلاد الاجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة أى اتفاق سياسى قد يكون مجحفاً بمصالح الآخر
- ٦ — تعترف حكومة جلالة البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وأملأهم تقع من الآن فصاعداً على عاتق الحكومة المصرية . ويتكفل جلالة ملك مصر تنفيذ تعهداته فى هذا الشأن
- ٧ — اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين فى حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفاً فإن الفريق الآخر يبادر إلى معوثته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التى ستذكر فيما بعد وذلك بصفته حليفاً . وبوجه خاص فانه فى حالة وقوع حرب او خطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر الى جلالة البريطانية فى الاراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته وو سائل مواصلاته
- ٨ — نظراً الى الرغبة فى توحيد نظام التعليم و الاساليب فى الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد جلالة ملك مصر بانه اذا رأى من الضرورى الالتجاء الى مدرسين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين

٩ — تسهلاً و ضماناً لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفتها طريقاً ضرورياً للمواصلات بين اجزاء الامبراطورية المختلفة يميز جلالته ملك مصر لجلالته البريطانية أن يستبقى على الاراضى المصرية وفي موافق يتفق عليها فيما بعد شرقى الدرجة ٣٢ من خطوط الطول . القوات التى يرأها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض . ووجود هذه القوات لا يعتبر احتلالاً بأية حال من الاحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر

١٠ — نظراً الى الصداقة بين الدولتين والى المحالفة المرجو عقدها هذه الاقتراحات فان الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين اجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة

١١ — يعترف جلالته ملك مصر بريطانيا العظمى بان نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة

١٢ — نظراً الى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين والى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالته ملك بريطانيا العظمى لدى بلاط جلالته ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المروية . ويحفظ جلالته ملك مصر اسمى مركز سياسى فى بلاطه لممثل جلالته البريطانية

ويمثل جلالته ملك مصر سفير لدى بلاط سانت جيمس

١٣ — مع الاحتفاظ ببحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل تعديلاً لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هى الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور وعلى ذلك يواصل الحاكم استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين

١٤ — لا يقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن أن ينبنى عليها الاخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة اوالتي يمكن أن تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الامم أو ميثاق نبد الحرب الموقع عليه فى باريس فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٣٨

١٥ — يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الأمم

١٦ — فى أى وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المار ذكرها ، يجوز اجراء أى تعديل فى شروطها يرى من الملائم عمله وفقا للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين

الجيش — المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى خلال محادثاتنا الاخيرة نشأت بعض مسائل عسكرية وتم النظر فيها باتم العناية . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها الى قسمين .

أولها — ما يتعلق بقوات الجيش المصرى التى قد يمكن ان تدعى لمعاونة القوات البريطانية ، المحالفة لمعاونة فعلية فيما لو نشأت لسوء الحظ احوال من التى اشير اليها فى الجملة الاولى من الفقرة السابعة من الاقتراحات

وثانيهما — المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سيكون مقامها بجوار قناة السويس طبقا للفقرة (٩) لضمان الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى من طرق المواصلات البريطانية الامبراطورية

فاما فيما يتعلق بالقسم الاول فقد اتفقنا على ما يأتى :—

١ — ينتهى النظام الحالى الذى يقوم بموجبه المقتش العام واركان حربه بتأدية بعض الوظائف

ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى

٢ — على ان الحكومة المصرية ترغب وفقا للفقرة الثامنة من الاقتراحات فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة وشمالى ايرلندا تعهد بتقديم بعثة كهذه

وترسل الحكومة المصرية موظفى الجيش المصرى لتدريبهم فى بريطانيا العظمى فقط . وتعهد حكومة جلالاته من جانبها بقبول جميع الموظفين الذين تريد الحكومة المصرية ارسالهم الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض

٣ — لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه آنفا يجب ان لا يختلف نوع الاسلحة والمهمات في الجيش المصرى

وتتعهد حكومة جلالة بالتوسط لتسهيل الحصول على تلك الاسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما ارادت الحكومة المصرية ذلك

اما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار اليها في الفقرة (٩) من الاقتراحات ١ — فان الحكومة المصرية تقدم مجانا لحكومة جلالة الاراضى والثكنات الخ .. فى الاماكن التى يتفق عليها وتكون معادلة لما تشغله القوات البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر

وعند اكمال المحال الجديدة تنقل تلك القوات اليها وتسلم الاراضى والثكنات بعد اخلائها الى الحكومة المصرية ونظرا الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدرى بما فانه ينتظر اكمال المحال الجديدة ثم يؤخذ فى النقل .

ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول فتتخذ التدابير لتقديم وسائل الراحة المعقولة بزراعة اشجار وحدائق الخ .. للجنود ومدعم ايضا بمورد للباء العذب يكون كافيا فى الاحوال الطارئة

٢ — تستمر الامتيازات التى تتمتع بها الجيوش البريطانية فى مصر فى المسائل القضائية والمالية ويجوز تعديل ذلك فى المستقبل بالاتفاق بين الحكومتين .

٣ — تمنع الحكومة المصرية مرور الطيارات فوق الاراضى الواقعة على كلتا ضفتى قناة السويس الى مدى عشرين كيلو مترا منها الا فى حالة الاتفاق بين الحكومتين على عكس ذلك .

على ان هذا المنع لا يتناول قوات الحكومتين او الخطوط التى تقوم بتسييرها هيئات بريطانية حقيقية او مصرية حقيقية تعمل تحت سلطة من الحكومة المصرية وقد اتفقنا ايضا على ان تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات الحرية البريطانية وموظفيها ومهامها المتجهة الى المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية طبقا للفقرة (٩) من الاقتراحات او القادمة من تلك المطارات .

وتقدم حكومة جلالة التسهيلات الملائمة للطائرات الحربية المصرية وموظفيها
ومهامها في الاراضى الواقعة تحت مراقبتها

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

اتشرف بأبلاغكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة ببعض مشاغل حرية
وبان أقرر لكم انها تمثل بالدقة الاتفاق الذى انتهينا اليه

المستشاران - المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

تعلون سعادتكم ان الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام ببرنامج واسع
النطاق للاصلاحات الداخلية . واننى ادرك ان هذا العمل سيكون ابعد غورا واكثر
صعوبة بسبب التعديلات المهمة التى ستدخل على نظام الامتيازات كما ترمي اليه
لاقتراحات . وارى ضمانا لانجاز هذا البرنامج الاصلاحى على وجه يدعو الى
الارتياح . ان الحاجة ستدعو الى الحصول على افضل مشورة ممكنة . فانتز هذه
الفرصة لا بلغ سعادتكم ان فى نية الحكومة المصرية ان تحتفظ بخدمة بريطانيين فى
منصبى مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية وذلك مدى
المدة اللازمة لاكمال الاصلاحات المشار اليها . أما اللذان سيشغلان هذين المنصبين فى
المستقبل فستختارهما الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة البريطانىة بالملكة
المتحدة ويعينان كموظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

اتشرف بأبلاغ دولتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بمنصبى
المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وقد علمت مع
الارتياح ما ذكرتموه دولتكم عن مقاصد الحكومة المصرية .

البوليس - المذكرة المضربة

يا صاحب السعادة

اتهنز هذه الفرصة لابلغ سعادتكم ان الحكومة المصرية تنوى الغاء الادارة الاوربية بادارة الامن العام ، ولكن عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة ٦ من الاقتراحات ، ستحتفظ الحكومة المصرية ، لمدة خمس سنوات على الاقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوربي بوليس المدن يبقئ طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى اعادة تنظيم قوة البوليس فيسرنى أن أعلم هل تستطيع أن تعتمد على مساعدة حكومة جلالة البريطانىة فى هذه المهمة

المذكرة البريطانىة

يا صاحب الدولة

إن حكومة جلالة البريطانىة بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح أنه عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة ٦ من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية بعد الغاء الادارة الاوربية بادارة الامن العام ، لمدة خمس سنوات على الاقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوربي بوليس المدن يبقئ طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة فى المستقبل فى اعادة تنظيم قوة البوليس فيها فان حكومة جلالة البريطانىة تكون سعيدة بأن تعيرها أفرادا خبيرين أو بعثة من البوليس كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت فى اعادة تنظيم قوات بوليسها

الامتيازات - المذكرة البريطانىة

يا صاحب الدولة

جاء فى الفقرة (١١) من الاقتراحات ما يأتى : « يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فان جلالة البريطانىة يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات

٢ في مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالي الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة ،

ومن المفيد أن ابين لدولتكم الخطة التي أرى من الممكن أن يجرى عليها اصلاح نظام الامتيازات اذا ساكون مستعدا لتأييد مساعي الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة متى بدىء بتنفيذ المعاهدة المبينة على هذه الاقتراحات في سنة ١٩٢٠ بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان يرجى وضع التدابير لتلغى الدول الاجنبيه محاكمها القنصلية في مصر . وعليه تم اعداد مشروعات قوانين في تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يشمل الاختصاص الحالي للمحاكم القنصلية

وساكون مستعدا للاتفاق على اعتبار مشروعات تلك القوانين أساساً لاصلاح نظام الامتيازات اذا رضيت الدول الاجنبيه بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة .

أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن الحاجة ستدعو الى تغييرات كثيرة وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء

على أن هنالك بعض تعديلات اعتقد أنها ستكون ضرورية على أى حال . وأله أرغب أن اتهمز هذه الفرصة لا ذكرها لدولتكم

وقد يصعب على بعض الدول أن ترضى بنقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة فنقلها في هذه الحالة يجب أن يكون اختيارياً . والاختصاص في هذه الامور يجب أن يظل للسلطات القنصلية إلا اذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الاجنبيه ذات الشأن على نقل ذلك الاختصاص الى المحاكم المختلطة . واني أتوقع الاتفاق على أن تخول المحاكم المختلطة الاختصاص في هذه الشؤون فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب وفي حالة تنفيذ حكم الاعدام فيهم فان وزير الحقانية يستشير المستشار القضائي مادام هذا الموظف باقيا وذلك قبل تقديم مشورته الى الملك

إننى أعترف بأن الاحوال التي تطبق فيها الامتيازات في الوقت الحاضر فيما يتعلق

بسلطة الحكومة المصرية في سن قوانين تسرى على الاجانب أو فرض ضرائب عليهم
للاتفاق مع الاحوال الحاضرة

وسأكون مستعدا للاتفاق على ان تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة في المستقبل
بإبداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصرى ، ومن ضمنه التشريع المالى ، على
الاجانب الا في حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فانه
لا ينفذ الا بموافقة الدول عليه .

ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ان تثبت من ان التشريع المشار اليه
لا يناقض المبادئ التى يجرى العمل بموجبها عادة في التشريع الحديث الذى يسرى
على الاجانب وانه فيما يتعلق بوجه خاص بأى تشريع ذى صفة مالية لا يوجد تمييزا
غير عادل ضد الاجانب بما فيهم الشركات الاجنبية .

وان توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى يستلزم اعداد وتنفيذ قانون جديد
للتحقيق الجنائيات . وفي مشروعات القوانين التى اعدت في سنة ١٩٢٠ بعض نصوص
مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنائيات (انظر المواد ١٠-٢٧ من القانون رقم الصادر في ١٨
ابريل سنة ١٩٢٠) ولا شك ان دولتكم توافقتنى على ان قانون العقوبات الجديد
يجب ألا يحيد عن المبادئ المقررة بتلك المواد .

وهناك بضع مسائل لا بد فيها من الوصول الى الاتفاق بين الحكومة المصرية
وحكومة جلالته البريطانية بالملكة المتحدة ، على اننى لا اعتقد ان من اللازم عمل
اى شىء في الوقت الحاضر اكثر من مجرد ذكر هذه المسائل .

فاما الاولى فهى تعريف كلمة «اجنبى» فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص
المحاكم المختلطة

اننى افهم من كلام دولتكم ان القوانين التى تطبقها المحاكم الاهلية بمصر في الوقت
الحاضر تجعل جميع الاشخاص المقيمين بمصر خاضعين للمحاكم الاهلية ما عدا أولئك
الذين يخرجون من اختصاصها اما بحكم قانون او عرف او معاهدة

فانا اقبل هذا المبدأ بشرط ان يكون مفهوما ان جميع الاجانب الذين كانوا يتمتعون
بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة بقطع
النظر عن تغييرات السيادة القومية التى طرأت بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨

واما الثانية فهي زيادة موظفى المحاكم المختلطة زيادة يستلزمها توسيع اختصاصها واختصاص وظيفة النائب العمومى الجديدة للمحاكم المختلطة والموظفين الذين استدعو الحاجة اليهم لتمكينه من القيام بتلك الواجبات على وجه يدعو الى الارتياح ويؤخذ رأى المستشار القضائى — ما دام باقيا — بشأن تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الاجانب ان كان

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

لى الشرف ان ابلغكم اننى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم وفيها تخبروننى بالخطوة التى تعتقد حكومة جلالته بالمملكة المتحدة انه يمكن بموجبها اصلاح نظام الامتيازات وتلقون نظرى الى بعض الاعتبارات الخاصة التى تعلقون عليها اهمية ويسرنى ان اقول ان الاقتراحات الخاصة التى تشيرون اليها تتفق مع رغبات الحكومة المصرية التى هى ايضا على اتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالخطوة التى يجب ان يسير عليها اصلاح نظام الامتيازات اما فيما يتعلق بتعريف كلمة « اجنبى » فأتى الاحتذانه وان تكن الحكومة المصرية لاتمانع فى ان يسرى قضاء المحاكم المختلطة المدنى والجنائى على الاجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الاجنبية قبل الحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فان الاجانب الذين ليست لهم هذه الامتيازات وما كانت لهم قط يجب بالطبع ان يكونوا خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية

الموظفون الاجانب — المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

فى خلال محادثتنا بشأن الفقرة (١٠) من الاقتراحات فهم ان حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة وشمالى ارلندا لن تشدد فى تفسير ضيق غير معقول لهذه الفقرة وانه ليس ثمة ما يمس حرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين اجانب غير بريطانيين فى المناصب التى لا يتوافر لها موظفون بريطانيون ملائمون

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

اتشرف بإبلاغ دولتكم اتنى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين اجانب واننى اثبت هنا الكلام الوارد هنالك من التفاهم الذى وصلنا اليه

الاقليات — المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

اود ان اسجل انه لم نر من الضرورة ان نذكر فى الاقتراحات مسألة حماية الاقليات المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وان المسلم به ان هذه المسألة ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

لى الشرف ان احيطكم علما باستلام مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الاقليات

السودان — المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

لما تباحثنا فى الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على ان تفحص مسألة الديون التى على السودان فى الوقت الحاضر بقصد تسويتها على اساس العدل والانصاف . واتفقنا أيضا على أن يبحث ممثل الخزينة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية فى هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس الاقتراحات

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

ردا على مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم اتشرف بإثبات اتفاقنا على أن مسألة الديون التى على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على اساس العدل والانصاف

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

من الملائم ان تسجل الاتفاق الذى قد انتهينا اليه بشأن الطرق التى بمقتضاها
تجمل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان

والاتفاقات التى سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات
صبغة فنية أو انسانية . ففى الحالة التى يتم فيها امضاء اى اتفاق من هذا النوع
من مصر وبريطانيا العظمى ويراد تطبيقه على السودان فان المندوبين البريطانى
والمصرى يبدان معا فى الوقت الملائم تصريحاً كتابياً فحواه ان توقيعهما المشترك
بالتبابة عن مصر والمملكة المتحدة يقصد به ان يشمل السودان وانه (فى الحالة التى
يجب فيها التصديق على الاتفاق) متى تم ايداع الوثيقة التى تتضمن هذا التصديق
من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالة البريطانية يصبح هذا الاتفاق سارياً على
السودان طبقاً لشروطه

فاذا لم يعمل مثل هذا التصريح فالاتفاق لا يصبح سارياً على السودان الا بطريقة
الانضمام التى سيشار اليها فيما بعد

وفى الحالة التى يعمل فيها مثل هذا التصريح لا يذكر السودان ذكراً خاصاً فى
مستندات التصديق

وفى بعض الحالات التى ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق ويكون من الملائم ان
يسرى الاتفاق على السودان بهذه الطريقة يتم الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها من
مصر وبريطانيا العظمى مندوبان يعينان لهذا الغرض

اما طريقة ايداع وثيقة الانضمام فيتفق عليها فى كل حالة بين الحكومتين وفى
هذه الاحوال لا يكون ثمة محل للتصديق

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات بشأن امثال هذه الاتفاقات
يظل المندوبان المصرى والبريطانى على اتصال اجل اى عمل يتفقان على انه
من المرغوب فيه لمصلحة السودان

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

اتشرف بأبلاغ فخامتكم اننى تسلمت مذ كرتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان مما قد يرغب فى تطبيقه على تلك البلاد . وانى اؤيد ما جاء فيها بشأن التفاهم الذى اتبيننا اليه

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فى أثناء محادثتنا الأخيرة اعربتم دولتكم عن الامل بانه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية الى السودان . فاذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى الاقتراحات كما ترجو باخلاص حكومة جلالته البريطانية ببريطانيا العظمى وشمالى ايرلندا فان الحكومة تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة اورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة

المذكرة المصرية

يا صاحب الدولة

اتشرف بأبلاغ سعادتك وصول مذ كرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بعودة اورطة مصرية الى السودان وقد أخذت علما بموقف جلالته البريطانية فى هذا الشأن
(محمد محمود)

